الفصل الرابع

مفهوم المنظمات الدولية وعلاقتها بالتنظيمات الدولية في ظل العولمة

obeikandl.com

obeikandl.com

أولاً : مفهوم المنظمات الدولية وعلاقتها بالتنظيمات الدولية في ظل العولمة :

لقد تعددت التعريفات التي أطلقت على المنظمة الدولية إلا أنها تتفق فيما بينها حول العناصر المكونة لها وهي الصفة الدولية والإرادة الذاتية والاستمرارية.

وعلى هذا الأساس يمكن لنا تعريف المنظمة الدولية بأنها (هيئة دائمة لها إرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها في المجتمع الدولي، وفي مواجهة الدول الأعضاء تقوم على أساس التعامل الاختياري بين الدول في مجال أو مجالات يحددها الاتفاق المنشئ لها، وتباشر الاختصاصات التي يتضمنها ميثاق إنشائها بواسطة أجهزة دائمة بها)[1].

وعرف محمد المجذوب المنظمات الدولية بأنها (تنظيم دولي تتفق مجموعة من الدول بموجب ميثاق أو معاهدة على إنشائه ومنحه الصلاحيات اللازمة – المطلقة أو المقيدة – للإشراف جزئيًا أو كليًّا على بعض شؤونها المشتركة، والعمل على توثيق أواصر التعاون والتقارب فيما بينها، والقيام بتمثيلها والتعبير عن مواقفها ووجهات نظرها في المجتمع الدولي)[2].

من يرى المنظمات الدولية هي عبارة عن (مجموعة أجهزة دائمة وقاصرة على التعبير عن إرادتها وبذلك تتميز المنظمة عن المؤتمر الدولي بالذاتية التي تؤهلها لاكتساب الحقوق وتحمل الالتزامات كوحدة دولية دون أن تكون قرينة للدولة)[3].

---

(1) عبد السلام صالح عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، الطبعة الأولى، 2004م، ص25

(2) محمد مجذوب، محاضرات في المنظمات الدولية والإقليمية، بيروت: مكتبة مكاوي، 1978م، ص1

(3) بلقاسم كريمتي، نظرية المنظمات الدولية، المغرب: مطبعة فضالة، الطبعة الأولى، 1994م، ص24

ومن التعريفات أيضًا على سبيل المثال لا الحصر: (أن المنظمات الدولية شخص معنوي من أشخاص القانون الدولي العام، ينشأ كنتيجة اتحاد إرادات مجموعة من الدول، لرعاية مصالح مشتركة دائمة بينها، وتتمتع بإرادة ذاتية في المجتمع الدولي وفي مواجهة تجمع إرادي لعدد من أشخاص الدولي متجسد في شكل هيئة دائمة يتم إنشاؤها بموجب اتفاق دولي وتتمتع بإرادة ذاتية، ومؤيدة بنظام قانوني متميز وبأجهزة مستقلة، يمارس المنتظم نشاطه لتحقيق الهدف المشترك الذي من أجله تم إنشاؤه)[1].

ويعرف ميشال فيرايي المنظمة الدولية (بأنها جمعية من الدول أحدثت على أساس اتفاقية بين أعضائها ومزودة بمجموعة من الأجهزة الدائمة، المكلفة بتتبع الإنجاز لأهداف الصالح المشترك، بواسطة التعاون فيما بينها)[2].

وأيضًا تعرف المنظمة الدولية بأنها: (ذلك الكيان الدائم الذي تقوم الدول بإنشائها من أجل تحقيق أهداف مشتركة يلزم لبلوغها منح هذا الكيان إرادة ذاتية مستقلة، أو هي وحدة قانونية تنشئها الدول لتحقيق غايات معينة وتكون لها إرادة مستقلة يتم التعبير عنها عبر أجهزة أو فروع تابعة له ويهدف إلى رعاية بعض المصالح المشتركة أو تحقيق أهداف معينة على الصعيد الدولي)[3].

---

(1) بلقاسم كريمتي، نظرية المنظمات الدولية، المغرب: مطبعة فضالة، الطبعة الأولى، 1994م، ص24- 25، نقل عن محمد السعيد الدقاق

(2) نفس المرجع السابق، ص25

(3) علي يوسف الشركي، المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة، مصر: الطبعة الثانية، 2004، ص20

وتعرف المنظمة بأنها: (كيان قانوني دولي مستمر تنشئة مجموعة من الدول يجمع بينها مصالح مشتركة تسعى إلى تحقيقها، ويتمتع هذا الكيان بإرادة ذاتية مستقلة يتم التعبير عنها بأجهزة خاصة ينشئها ميثاق المنظمة)[1].

ويقصد بالمنظمات الدولية أيضًا تلك هي: (التنظيمات التي تقوم في أكثر من دولة واحدة والمتمتعة بشخصية قانونية تؤهلها للقيام بمهامها باستقلالية الأعضاء فيها)[2]، وتتميز المنظمة الدولية بصنفين: الوكالة الدولية، والشركة متعددة الجنسيات.

والأمر الذي لا يمكن أن نختلف فيه هو أن المنظمات الدولية تعتبر حديثة النشأة والميلاد في التنظيم الدولي والعلاقات الدولية لأنها تختلف في طبيعتها عن نظام الأحلاف والتكتلات الذي ساد من قبل ومازال موجود حتى الآن مما يجعلها جديدة الطابع الدولي والقانوني برغم الحديث عنها قديمًا وأيضًا (لكونها منظمة دائمة، لها مقر وسكرتيرة دائمين تعمل من أجل السلام – والسلم – كما تعمل في الحروب – الحرب – وميثاقها غير محدد الأجل، والعضوية فيها مفتوحة لكل دولة تتوافر فيها الشروط التي ينص عليها الميثاق، كما أنها تخدم أغراضًا سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وعسكرية في آن واحد)[3].

ويمكن أن نحدد تعريف المنظمة الدولية أيضًا على (أنها تنظيم تعاوني ينشأ عادة من دولتين أو أكثر بمقتضى معاهدات شارعة تعقد

---

(1) نفس المرجع السابق، ص25

(2) صادق شعبان، قانون المنظمات الدولية، تونس: مركز الدراسات والبحوث والنشر، 1985ف، ص19

(3) محمد حسن الإبياري، المنظمات الدولية الحديثة، مصر: الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1978، ص237

فيما بين هذه الدول ليؤدي بعض الاختصاصات المحددة ذات المصلحة المشتركة التي توضع موضع التنفيذ خلال اجتماعات دورية وبواسطة هيئة من الموظفين)[1].

ونستخلص من خلال ذلك بأنه يجب أن تتوافر عنصرين في المنظمة الدولية والعنصر الأول والتنظيم العنصر الثاني لذلك تعد من هذا الجانب ترتبط ارتباطًا وثيقًا بالتنظيمات الدولية والعلاقات الدولية الراهنة الواسعة النطاق.

والمنظمات الدولية في معجم العلوم الاجتماعية هي عبارة عن (اتحادات الدول أو جمعيات وطنية، تكون غير حكومية الطابع وتقام لتحقيق الأهداف المشتركة في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والتكتيكية والثقافية وغيرها. وثمة منظمة دولية كبعض الهيئات التابعة للأمم المتحدة، يكون أعضاؤها من الدول فحسب وبين هذه المنظمات تشغل هيئة الأمم المتحدة موقعًا متميزًا باعتبار عمومية اختصاصها)[2].

وتنشأ المنظمات الدولية (نتيجة لمواثيق تعقد فيما بين الدول المؤسسة لها وتمنح هذه المواثيق المنظمة اختصاصات محددة، وتتفاوت المنظمات الدولية وتتعدد صورها فمنها المنظمات العامة التي يتناول اختصاصها كافة مظاهر العلاقات الدولية من سياسية واقتصادية واجتماعية، ومنها

---

(1) نفس المرجع السابق، ص237، نقل عن:

Cheever and Harvi Land op. cit., p.3, see also Nica, 1960 vol. 12, op. cit., p. 3.5 ee alse p. 525

ويوجد أيضًا في كتاب الأمم المتحدة تكوينها ووظائفه.

(2) ناتاليا كيفريموفا، توفيق سلوم، معجم العلوم الاجتماعية، موسكو: دار التقدم، بيروت، الطبعة الأولى، 1992، ص2109

المنظمات المتخصصة التي يقتصر اختصاص كل واحدة منها على تحقيق التعاون فيما بين أعضائها بشأن موضوع معين أو مرفق دولي محدد)[1].

وتشير المنظمات الدولية (إلى ذلك الفرع من فروع علم العلاقات الدولية الذي يهتم بدراسة التنظيم الدولي والتنظيمات الإقليمية المختلفة، وهناك عدة أنماط للمنظمات الدولية، نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر: المنظمات الدولية الحكومية مثل الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة الصليب الأحمر، المنظمات الدولية الاقتصادية مثل منظمة التنمية والتعاون الاقتصادي، منظمات دولية إقليمية مثل جامعة الدول العربية ومنظمات دولية ذات طابع تقني مثل الوكالة الدولية للطاقة النووية)[2]. ويتضح مما سبق أن مفهوم المنظمات الدولية تشير إلى تنظيمات بين الدول على المستويين الدولي والإقليمي (هدفها تنسيق جهود أعضائها في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلى جانب العمل على حفظ الأمن والسلم الدوليين وفض المنازعات التي قد تنشب بين أعضائها بالطرق السلمية المتعارف عليها في إطار القانون الدولي)[3].

إن بروز المنظمات الدولية بأنماطها المختلفة يعتبر عمومًا ظاهرة حديثة حيث يعود بروزها إلى القرن التاسع عشر في إطار نظام الدولة الأوربية. ولقد أصبحت ظاهرة المنظمات الدولية سمة مميزة للقرن العشرين، حيث

---

(1) أحمد زكي بدوي، معجم مصطلحات العلوم الاجتماعية، بيروت: مكتبة لبنان، ص224

(2) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، الجماهيرية، دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، ط1، 1425م، ص372

(3) مصطفى عبد الله خشيم، موسوعة علم السياسة، الجماهيرية: دار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الاولى، 1425م، ص373

تأسست أول منظمة دولية في عام 1919م تعرف بعصبة الأمم ثم تلاها بعد ذلك تأسيس هيئة الأمم المتحدة عام 1945م، فالقرن العشرون يمثل بحق عصر المنظمات الدولية والإقليمية الحكومية وغير الحكومية، السياسية والاقتصادية والعسكرية، وبالتالي يمكن القول بأن هناك تنوعًا كبيرًا في المؤسسات ودرجات مختلفة من التكامل الذي تم تحقيقه من قبل بعض التنظيمات الدولية والإقليمية في المجالات السياسية والاقتصادية والعسكرية والاجتماعية.

وبالرغم من اتسام القرن العشرين بوجود وتطور المنظمات الدولية من حيث الكم والكيف، إلا أنه يلاحظ صعوبة تقييم مساهمات المنظمات الدولية بمختلف أنماطها ونشاطها في مجال حفظ السلم والأمن الدوليين، والتنسيق والتعاون في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وخدمة المصلحة العامة للجنس البشري والحضارة البشرية. إن تقييم وانتقاد تجربة المنظمات الدولية بمختلف أنماطها ونشاطاتها في إطار أدبيات العلاقات الدولية يتراوح ما بين مؤيد ومعارض لنشاطات ووجود المنظمات الدولية، حيث ينشد الفريق الأول المؤيد لوجود هذه المنظمات ونشاطاتها المختلفة على حجة أن هذه التنظيمات بمختلف أنماطها تعتبر اللبنة الأولى في تأسيس حكومة عالمية، يمكن عن طريقها القضاء النهائي على مشكلة العنف والحروب، ويلاحظ أن الفريق المعارض لوجود هذه المنظمات يؤكد من ناحيته على عدم جدوى وجودها بالرغم من تعدد نشاطاتها وأهدافها، عليه فإن الفريق الأخير يميل إلى تفضيل الأسلوب الفردي لتحقيق السلم والأمن الدوليين حيث تتمتع الدول بحرية ومرونة أكبر في مجال تقرير سياساتها العامة. وهناك فريق ثالث من الباحثين يتخذ موقفاً وسطًا من وجود نشاطات المنظمات الدولية على مختلف مستوياتها، يقوم في الأساس على ضرورة التقييم الموضوعي لأعمال ونشاطات المنظمات، وبالتالي يتحتم ذكر ما لها من إيجابيات وما

عليها من سلبيات في مجال العلاقات الدولية. فالمنظمات الدولية بالنسبة لهذا الفريق المعتدل في الرأي أصبحت حقيقة واقعة لا يمكن التنصل منها حتى وإن زادت سلبياتها على إيجابياتها، وبالتالي فإن التعامل معها يجب أن يتم بموضوعية توضح الإنجازات إلى جانب توضيح أوجه القصور التي تحول دون تحقيق أهدافها المنشودة.

ويحدد الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة الأهداف والمبادئ التي تقوم عليها المنظمة العالمية، وهذه الأهداف هي:

(حفظ السلام والأمن الدوليين، إنماء العلاقات بين الدول على أساس احترام المبدأ الذي يقضي بالتسوية في الحقوق بين الشعوب، تحقيق التعاون الدولي في المجالات المختلفة، وجعل هيئة الأمم مرجعًا لتنسيق الجهود الدولية بقصد تحقيق الأهداف التي أسست من أجلها المنظمة، كما أن هيئة الأمم المتحدة تقوم أيضًا على جملة من المبادئ مثل المساواة في السيادة، حق تقرير المصير، فض المنازعات بالطرق السلمية، عدم التهديد باستخدام القوة المسلحة، حسن النية في التعامل، عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول المستقلة ذات السيادة، وغيرها من المبادئ الأخرى التي يؤكد عليها القانون الدولي)[1].

أما من وجهة نظر الباحثة ترى بأن المنظمات الدولية الحكومية هي تنشأ بين الدول والحكومات والقارات وينتمون إليها بالتعاون واتفاقية وعضوية دائمة مهما كانت نوع المنظمة أو الهيئة التابعة لها.

أما المنظمات غير الحكومية هي منظمات تنشأ عن الأفراد والمجتمعات والجمعيات الأهلية ينتمون إليها في الوطن الواحد أو مع دول مختلفة ولها فروع داخلية وخارجية.

---

(1) موسوعة علم السياسة، مصطفى عبد الله خشيم، مصراتة، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، 2004ف، ص427، ص428- 429

مجمل هذه التعريفات تحاول أن تكون شاملة لكل العناصر المميزة للمنظمات الدولية إلا أن هذه المنظمات تركز على التطور والتنوع، والاحتكام إلى وجود مجموعة من المعايير التي لابد من توفرها في أي تنظيم يدخل ضمن مفهوم المنظمات الدولية والقارية أيضًا في ظل العولمة.

ثانياً: مفهوم المنظمات غير الحكومية (الأهلية) وعلاقتها بالأنشطة الاجتماعية:

هناك العديد من التعريفات العلمية والاجتماعية والسياسية والقانونية للمنظمة الأهلية غير الحكومية التي تم توضيحها من قبل القانونيين والاجتماعيين والسياسية، وذلك لوضع المفارقة بين ما هو حكومي وغير حكومي في إطار (المحكومية).

والمنظمات غير الحكومية (هي منظمات يتم إنشاؤها باتفاق يعقد لا بين الحكومات وإنما بين أفراد هيئات غير حكومية وهي تختلف عن المنظمات الدولية المتخصصة التي يتم إنشاؤها بمقتضى اتفاق بين الحكومات كما تختلف عن المنظمات والأجهزة التي تنشئها الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وصندوق الأمم المتحدة للأنشطة السكانية والمنظمات غير الحكومية قد تكون هيئات دولية تابعة لدول مختلفة (الاتحاد الدولي لنقابات العمال)، وقد تكون وطنية يقتصر نشاطها داخل دولة واحدة (جمعية الهلال الأحمر الليبية) كما قد تكون إقليمية (اتحاد المحامين العرب) وقد ازداد عدد المنظمات غير الحكومية العاملة في المجال الدولي زيادة كبيرة في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ويتمتع المجلس الاقتصادي والاجتماعي بمقتضى المادة 71 من ميثاق الأمم المتحدة بسلطة التشاور مع المنظمات غير الحكومية في المسائل الداخلة في اختصاصه، إذ نصت المادة المذكورة على أنه (للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أن يجري التدريبات المناسبة للتشاور مع الهيئات غير الحكومية التي تعني بالمسائل الداخلة في

اختصاصه، وهذه الترتيبات قد يجريها المجلس مع هيئات دولية، كما أنه قد يجريها إذا رأى ذلك ملائمًا، مع هيئات أهلية وبعد التشاور مع عضو الأمم المتحدة ذي الشأن).

وبموجب هذا النص منحت المنظمات غير الحكومية حق تعيين ممثل أو مراقب للاشتراك في اجتماعات المجلس الاقتصادي والاجتماعي دون أن يكون لها حق التصويت وحق الحصول على الوثائق الصادرة عن المجلس وحق تقديم المذكرات، وتتمتع هذه المنظمات التي بلغ عددها أكثر من 3000 منظمة بالوضع الاستشاري في المجلس الاقتصادي والاجتماعي[1].

وبعد ذلك قد أصدر المجلس الاقتصادي والاجتماعي بالقرار رقم 288 عام 1946م بتقسيم المنظمات الفنية غير الحكومية إلى ثلاث فئات: الفئة (أ) وهي المنظمات التي تهتم بمباشرة معظم اختصاصات المجلس، والتي لها حق إرسال مراقبين لحضور جلسات المجلس الاقتصادي والاجتماعي، وتقديم مذكرات مكتوبة إلى المجلس بخصوص إحدى المسائل التي تدخل في اختصاصه، واقتراح إدراج مسألة ما في جدول أعماله والدفاع عن رأيها أمام المجلس، واستشارة اللجان الدائمة التابعة للمجلس، ومن هذه المنظمات الاتحاد البرلماني العربي والاتحاد العام لنقابات العمال الفئة (ب) وهي المنظمات التي لها اختصاص محدود التي تهتم ببعض أوجه نشاطات المجلس ولها أن ترسل مراقبين لحضور جلسات المجلس وأن تبدي رأيها للمجلس بصدد المسائل التي تدخل في اختصاصها الفئة (ج) وهي المنظمات التي لا تدخل في الفئتين السابقتين، وتهتم بنشر المعلومات وتنمية الرأي العام وتسجيل هذه

---

(1) انظر إلى عبد الخالق عبد الله، العالم المعاصر والصراعات الدولية، الكويت، 1989م، ص31، نقل عن عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية الإقليمية، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، ط3، 2004م، ص204- 205

المنظمات بالأمانة العامة للأمم المتحدة حتى يمكن استشارتها بصدد المسائل المتصلة بنشاطها.

وهذا التقسيم يختلف من منظمة إلى أخرى تبعًا لمدى أهمية المنظمة غير الحكومية ومدى تشكيلها الجغرافي، وأهمية الأنشطة التي تقوم بها في خدمة أهداف المنظمة الدولية والالتزامات التي تتعهد بها.

وتقيم المنظمات الدولية علاقات مع المنظمات غير الحكومية بهدف تمكين المنظمة الدولية من الحصول على الوثائق التي تصدرها المنظمات غير الحكومية، والاستفادة من مشورتها وتعاونها الفني في إعداد وتنفيذ برنامج المنظمة الدولية في الميادين التي تهتم بها المنظمة غير الحكومية، ويشترط في المنظمة غير الحكومية عدة شروط حتى تتمكن من إقامة علاقات مع منظمة دولية . **من هذه الشروط** :

1- أن تكون المنظمة غير الحكومية تهتم بمسائل تدخل في اختصاص المنظمة الدولية.

2- أن تكون أهداف المنظمة غير الحكومية متفقة مع دستور المنظمة الدولية.

3- أن يكون لها مقر دائم به جهاز إداري وأن تكون مفوضة في التحدث بأسماء أعضائها بوساطة ممثليها المفوضين في ذلك.

4- أن يكون للمنظمة غير الحكومية أعضاء منتظمون في بلاده متعددة ومتنوعة على الصعيدين الإقليمي والعالمي.

5- أن تتعهد المنظمة غير الحكومية بمساعدة المنظمة الدولية في الأنشطة والأعمال والبرامج التي تقوم بها والترويج لأهدافها ومبادئها.

وتمنح المنظمات غير الحكومية بعض المزايا والحقوق عند إقامتها لعلاقات مع المنظمات الدولية، مثل حقها في تعيين ممثل أو مراقب للاشتراك دون تصويت في اجتماعات المنظمة الدولية وحقها في الحصول

على الوثائق غير السرية الصادرة عن المنظمة الدولية وحقها في تقديم مذكرات أو تصريحات مكتوبة لأمين عام المنظمة الدولية.

وتلعب المنظمات غير الحكومية دورًا مميزًا في مجال العلاقات الدولية إذ عن طريقها يتم مناقشة المسائل الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإقليمية والدولية بعيدًا عن التأثير السياسي للدول، فهي منظمات شعبية غير خاضعة لتوصية الحكومات وهي التعبير الصادق عن أماني شعوب العالم في إقامة مجتمع دولي بعيدًا عن أنانية الدول والحكومات التي تعتبر دعمًا وسندًا قويًا للشعوب في نضالها المستمر نحو الاستقلال الاقتصادي والسياسي.

وينادي العديد من أنصار المنظمات غير الحكومية بضرورة تعديل ميثاق الأمم المتحدة بما يكفل إعطاء هذه المنظمات العضوية الكاملة في مجلس إدارة المنظمات الدولية المتخصصة حتى يمكن إيصال رأي المنظمات الدولية المتخصصة والمشاركة في اتخاذ قراراتها على غرار المعمول به في منظمة العمل الدولية حيث يسمح لنقابات العمال وأرباب العمل بالمشاركة في اجتماعات المنظمة[1].

---

(1) انظر إلى أحمد أبو الوفا محمد، الوسيط في قانون المنظمات الدولية، دار النهضة العربية، الطبعة الثانية، 1986، ص661 وما بعدها.

عقد بمدينة فلورنسا بإيطاليا في الفترة من 6- 1991/12/9ف المؤتمر الدولي للمنظمات غير الحكومية المهتمة بالتضامن والسلام حول السلام في الشرق الأوسط، وقد اتخذ المؤتمر عدة توصيات بالخصوص منها حق الشعب الفلسطيني في وطن قومي ودولة مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة وكان ذلك بحضور 84 منظمة غير حكوميين من بينها اللجنة العربية الليبية للتضامن والسلام، وما كان لهذه التوصيات أن تصدر عن مؤتمر يحضره مندوبو الدول التي تنتمي لها هذه المنظمات.

نقل عن عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، ط3، 2004م، ص206- 208

وبهذا نستخلص بأن هذه المنظمات الدولية تستند إلى الاتفاقيات الدولية وإذا كانت المؤتمرات الدولية أيضًا تشاطرها هذه الميزة عندما تسفر عن إبرام اتفاق ما لأن المنظمة الدولية توجد معها الإرادة الذاتية.

ثالثاً : علاقة المنظمات الدولية بالعلاقات الإنسانية من الناحية الاجتماعية والقانونية:

تتمتع المنظمات الدولية بالشخصية القانونية باعتبارها من أشخاص القانون الدولي مما ساعدتها هذه الشخصية باكتساب المركز القانوني في تعاملها مع العلاقات الخارجية والإنسانية عن طريق الدول والمنظمات غير الحكومية والأفراد العاديين بهدف تحقيق التعاون المتبادل بينها في كافة الأنشطة في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية إلا أن العلاقات تختلف من دولة إلى أخرى ومن منظمة إلى أخرى من حيث اقتصادها واجتماعها على ما تكلفه عند معاهدة إنشاء المنظمة، وتنص المعاهدات المنشئة للمنظمات في هذه العلاقات كما يوجد في أغلب الأحوال لكل منظمة إدارية متخصصة[1]، تتولى متابعة العلاقات الخارجية للمنظمة مع الدول وما تقوم به من خدمات إنسانية واجتماعية وخيرية، وأيضًا مع المنظمات والدول الأعضاء وغير الأعضاء.

ومن هذا المنطلق باتت الحاجة ضرورية للتعامل مع المنظمات الدولية وإقامة علاقات فيما بينها بهدف تحقيق الأهداف والمصالح المشتركة.

وعلاقة المنظمات الدولية بالعلاقات الإنسانية من الناحية الاجتماعية تكمن من الناحية التكاملية والتنظيمية التي تقوم بينها (لتأخذ طرقًا متعددة أهمها إبرام المعاهدات الدولية وتبادل الاتصالات وإيفاد مراقبين وإنشاء أجهزة مشتركة وغيرها من صور التعاون المشترك)[2]، وإبرام

---

(1) عبد السلام عرفة، المنظمات الدولية والإقليمية، طرابلس: المكتب الوطني للبحث والتطوير، ط3، 2004م، ص94

(2) نفس المرجع السابق، ص95

المعاهدات التي تساعد على قيام علاقات تنسيق وتعاون بين المنظمات الدولية مع المنظمات الأخرى.

وأيضًا تساعد على تنظيم وتبادل الرأي والمعلومات والتمثيل عن طريق إيفاد المراقبين وإنشاء مكاتب لجان توثيق الصلات.

وعندما ظهرت التكنولوجيا العلمية الحديثة والتقدم العلمي في كافة التخصصات أعطى أهمية كبيرة للمنظمات الدولية ومن حيث التخصص وتقسيم العمل في كافة المجالات سواء اجتماعية، سياسية، ثقافية، اقتصادية..الخ، مما حتم هذا التطور في إنشاء العديد من المنظمات الدولية، وذلك لضمان وجود التعاون المستمر والتنسيق بين أنشطة هذه المنظمات والتزامها بتنفيذ توصيات منظمة الأمم المتحدة، تم إبرام اتفاقيات الوصل بينها وبين الأمم المتحدة حتى يمكن لمنظمة الأمم المتحدة الإشراف على أعمال تلك المنظمات.

أما علاقة المنظمات غير الحكومية بالاجتماعية تتمثل في البنية الاجتماعية والسياسية معًا والتمثيل وإعادة توزيع الثروات والخدمات والأفكار، وعلينا هنا أن نعود إلى الدور السياسي لأنها لها علاقة بمراكز السلطة واتخاذ القرار وذلك من أجل تحديد المشاركة في الحكومة على المستوى القومي والمستوى تحت القومي أي بمعنى بعيدًا عن المراكز. فالمنظمات غير الحكومية (البعيدة عن المراكز تقتحم بمحض إرادتها الحقل السياسي، وذلك كرد فعل لحنق قاداتها ومؤسسيها بسبب عدم اعتراف المراكز بهم كفاعلين سياسيين، أثر عمل سياسي فاشل ونتيجة لفشلهم في السيطرة على المراكز يدير هؤلاء القادة ظهورهم للمراكز يتجهوا إلى العمل الاجتماعي والفعاليات التقنية، وانظر فيما بعد حالة جمعيات الطوارئ والانضمام إلى جماعات الضغط)[1]، ذات فعالية عالية وأهداف عالية.

---

(1) نبيل عبد الفتاح وآخرون، المنظمات الأهلية العربية والحكومية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، 2004م، ص75

والمنظمات غير الحكومية حتى يكون لها مصداقية في العمل الاجتماعي والاقتصادي يجب أن تكون واضحة وخاصة المنظمات التي تنادي بحقوق المرأة وبحوث الإنسان بصفة عامة. وأصبحت مؤسسات شرعية يتزايد عددها بصورة مطردة (نظرًا لتكاثرها ذاك أدرجت تحت نفس المسمى منظمات شديدة الاختلاف من حيث الحجم والنشاط والأهداف وطرق التمويل)[1]. وهنا تتأثر المنظمات الدولية بصورة متزايدة بعدد من الفاعلين من خارج حدودها المؤسسية على المنظمات غير الحكومية التي تلعب دورًا هامًا وأساسيًا في هذا العصر، وفي هذا الشأن جاء الاعتراف الرسمي بما اكتسبته المنظمات غير الحكومية من قوة في صورة منحها وضعًا استشاريًا لدى المنظمات بين الحكومية المختصة بالمجالات التي تعنيها E C O S O C، واللجنة الأوربية ومنظمة الصحة العالمية.

ومن جهة أخرى فإن ظهور المنظمات الأهلية المحلية كثيرًا ما تسمى بمنظمات الجنوب يثير الحيوية والرغبة في المشاركة في اللعبة السياسية على المستويين القومي والدولي على حد سواء أثناء المؤتمرات الدولية التي عقدت مؤخرًا (ريو والقاهرة وكوبنهاجن). كما أن ظهورها المتزايد على الساحة والمبادئ الليبرالية التي تتبعها المنظمات الدولية شجعت هذه الأخيرة على السعي إلى الاتصال المباشر بالمنظمات المحلية في الدول النامية على اعتبار أنها أقدر على التأثير الفعلي في القاعدة السكانية التي كثيرًا ما تقضي من الخدمات الاجتماعية العامة[2].

إذن هناك وجود شراكة دولية اجتماعية بين الدول في المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية، لأن ترتب عن ذلك علاقة تعاونية تبادلية بينها.

❖❖❖❖❖❖❖

(1) نفس المرجع السابق، ص73

(2) نفس المرجع السابق، ص246- 247